الأمم المتحدة A/CN.9/733

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2011
Arabic
Original: Spanish

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الرابعة والأربعون
فيينا، ٢٧ حزيران/يونيه – ٨ تموز/يوليه ٢٠١١

نصوص قضائية متعلقة بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود

تجميع للتعليقات الواردة من الحكومات

مذكّرة من الأمانة*

نظر الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) خلال دورته التاسعة والثلاثين (فيينا، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) في مشروع نص يعرض نصوصاً قضائية متعلقة بالقانون النموذجي (A/CN.9/715، الفقرات ١١٠-١١٦)، عملا بالولاية التي أسندها إليه اللجنة. وفي تلك الدورة، دعا الفريق العامل الدول إلى أن تُقدِّم إلى الأمانة تعليقات بشأن تجربتها في التعامل مع القانون النموذجي عسى أن تأخذها الأمانة في الاعتبار عند إعداد المشروع المنقّح (انظر A/CN.9/715، الفقرة ١١٦). وشجَّعت الأمانة أيضا الدول على أن ترسل تعليقات على النصوص القضائية ليتسنى وضعها في صيغتها النهائية واعتمادها في الدورة الرابعة والأربعين للجنة في عام ٢٠١١ (انظر البند ٥ من جدول الأعمال). ويرد في مرفق هذه المذكّرة نص التعليقات مستنسخا بالشكل الذي تلقّته الأمانة.

* تأخّر تقديم هذه الوثيقة بسبب تأخر تسلُّم التعليقات.

060511 V.11-82567 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

التعليقات الواردة من الحكومات بشأن النصوص القضائية المتعلقة بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود

المكسيك

[تاريخ الاستلام: ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١] [الأصل: بالإسبانية]

تودُّ حكومة المكسيك الإعراب عن موافقتها على النصوص القضائية، التي تتمشى مع النقاط الرئيسية التي أبرزتها المكسيك وقدَّمتها إلى اللجنة.

وبما أنَّ النصَّ غيرُ ملزم للدول الأعضاء – أي أنَّه لا يعطي تعليمات للقضاة بشأن كيفية التعامل مع طلبات الاعتراف بالإجراءات الأجنبية – فليس لدينا ملاحظات أو تعليقات جوهرية عليه. وعلى وجه الخصوص نجحت الوثيقة A/CN.9/WG.V/WP.97، كما ذُكر في الفقرة ٣ من الباب ألف منها (الغرض والنطاق)، في توفير "توجيهات عامة بشأن المسائل التي قد يحتاج القاضي إلى النظر فيها استناداً إلى مقاصد واضعي القانون النموذجي وخبرات مستخدميه في الممارسة العملية."

إسبانيا

[تاريخ الاستلام: ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١] [الأصل: بالإسبانية]

نودُّ قبل تقديم تعليقاتنا المفصَّلة أن نثني على الأونسيترال، ولا سيَّما أعضاء الأمانة، لما اضطلعوا به من أعمال. فالوثيقة A/CN.9/WG.V/WP.97 وإضافتاها تمثل نصاً ممتازاً يضاف إلى مجموعة النصوص التي تفيد بها اللجنة المجتمع الدولي في مجال الإعسار؛ وهو يتسم بأهمية خاصة في الوقت الراهن، بالنظر إلى القيود الائتمانية الراهنة المفروضة في شتى أرجاء العالم وما لها من تبعات. وبالأخص، فإنَّ هذه النصوص القانونية، التي نعقب عليها والتي تتعلق بالقانون النموذجي ودليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار ودليل الأونسيترال العملي بشأن التعاون في مجال الإعسار عبر الحدود، سوف تسد الثغرات في دائرة النصوص المفيدة، وسوف تساعد على تحقيق إصلاح عام في قانون الإعسار في عدد من البلدان.

وكملاحظة عامة، لا بدَّ من أن نعرب عن تقديرنا للأمانة على حصافة النهج الذي أخذت به واتبعته في جميع أجزاء الوثيقة A/CN.9/WG.V/WP.97. ويجدر التركيز على هذا

النهج، لأنه نجح في عدم المساس باستقلالية الجهاز القضائي، أو بعبارة أخرى، لأنه قدَّم تفسيرات لبعض جوانب القانون النموذجي التي نظرت فيها محاكم معيَّنة، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أنَّ الحلول قد تختلف باختلاف النظم القانونية. ولعلّنا نكتفي في هذا السياق باقتراح حذف الجملة الأخيرة في الفقرة ٤٠ لأنها ربما تكون زائدة، وقد يشعر البعض بأنها تتجاوز النطاق المزمع للنص.

وكملاحظة عامة أخرى، يبدو من الأنسب ربط النص بالنصوص المرجعية، أي بأحكام القانون النموذجي أو نصي الدليل التشريعي والدليل العملي.

ويشكّل هذا النهج بالفعل أساس جميع تعليقاتنا الرئيسية على الوثيقة A/CN.9/WG.V/WP.97 وإضافتيها. وتنطبق تعليقاتنا بالطبع على الصيغة الإسبانية (التي نشير إليها بصفة رئيسية كما يظهر من التعليقات)، ولكن يبدو في بعض الأحيان أنَّ من الأنسب بصفة عامة مواءمة المصطلحات مع المصطلحات الواردة مثلا في الدليل العملي. ففي الفقرة ٦٤ يمكن الاستعاضة في الصيغة الإنكليزية عن عبارة "members of groups of companies" [أعضاء في مجموعات شركات] بعبارة "members of enterprise groups" [أعضاء في مجموعات منشآت]، وهي العبارة الأشيع في الدليل العملي. وهذه النقطة ليست ذات شأن كبير بالتأكيد ويمكن الجدل بشأنها، إلا أنَّ الاتساق بين مختلف الوثائق، باستخدام مصطلحات واحدة في النصوص الإنكليزية، سيشجّع على توخي هذا الاتساق في اللغات الأخرى؛ ومن ثم، قد يكون من المستحسن مواءمة هذه المصطلحات، فهذه المواءمة، مهما اقتضت من جهد، يمكن أن تثبت الأيام فائدتها البالغة.

وفيما يتعلق بالصيغة الإنكليزية أيضاً، نرى أنَّ الصفة المستخدمة في عنوان القسم باء-٣ من الباب الثاني غير مناسبة، وإن لم يكن لها علاقة بمصطلح مستخدم في نصوص سابقة لأنها لم ترد فيها، وربما تكون هذه الجملة مرضية بالقدر نفسه مع حذف كلمة "substantive" [الموضوعية].

ومن التعليقات الأخرى القليلة، نشير إلى أنَّ من المحبَّذ تحقيق الاتساق بين بعض المصطلحات المستخدمة في الصيغة الإسبانية مع تلك المستخدمة في الصيغة الإنكليزية. وبالنظر إلى أنَّ أدوات البحث تيسِّر العودة إلى المراجع، نستحسن على وجه التحديد وضع عبارة "*bienes y derechos*" مقابل كلمة "assets" [موجودات] في الصيغة الإنكليزية، أو "*entidad*" أو "*compañía*" مقابل "company" أو "corporation" [شركة] بالإنكليزية. وينبغي أن تُدرج عبارة "*entidad deudora*" أو "*compañía deudora*" دائماً مقابل عبارة "corporate debtor"

[الشركة المدينة] بالإنكليزية (انظر الفقرات ٣٤ و٥٩ و٧٥ وغيرها). وبالمثل، يمكن أن تستخدم عبارة "*entidad fantasma*" أو "*compañía fantasma*"، ولكن لا يمكن استخدام عبارة "*empresa fantasma*" (الفقرة ٨٥) و"*entidad filial*" أو "*compañía filial*" (الفقرة ٨٢). وينطبق ذلك على الفكرة المقابلة التي تعبّر عنها الفقرة ٦٧، حيث ينبغي في الصيغة الإسبانية استخدام عبارة "(*social o individual*)" للإشارة إلى المدين.

وفي الفقرة ٥٩، ينبغي تجنّب استخدام كلمة "*contra*" (ضد)، لأن هذا التعبير الذي يشير إلى المدين يشوّه جوهر إجراءات الإعسار؛ ويمكن الاستعاضة عن هذه الكلمة بعبارة من قبيل "*en relación a*" (بشأن).

وينبغي أن يستنسخ تعريف "ممثل الإعسار" التعريف الوارد في الدليل التشريعي أو الدليل العملي.

وربما لا تكون الجملة الثانية من الفقرة ٦١ موفقة تماماً، وقد يُستحسن تنقيحها.

وأخيراً، نشير إلى أنَّ أسماء المحاكم مترجمة أحياناً في الحواشي. بيد أنَّ هذه الممارسة، أي ترجمة أسماء المحاكم، قد تزيد الالتباس لا الوضوح. وأفضل طريقة للتعامل مع هذه المسألة هي اتباع نهج الدليل العملي، المتمثلة في إدراج إشارة وجيزة إلى القضايا، مع تقديم التفاصيل في نهاية الوثيقة (وينطبق ذلك بالطبع على الصيغة الإنكليزية وصيغ سائر اللغات).